تحرك عاجل

الإفراج عن زينب الخواجة ومغادرتها البحرين

أفرج عن زينب الخواجة وطفلها من السجن في البحرين، في 31 مايو/أيار، بدواعٍ إنسانية. وغادرت البحرين إلى الدانمرك، في 7 يونيو/حزيران، عقب تلقيها معلومات بأنها يمكن أن تواجه تهماً جديدة إذا بقيت في البحرين.

إذ أفرج عن المواطنة البحرينية التي تحمل الجنسية الدانمركية أيضاً، **زينب الخواجة**، من مركز احتجاز النساء في مدينة عيسى، في 31 مايو/أيار. وكانت سجينة رأي. وأصدرت النيابة العامة بياناً في يوم الإفراج عنها أعلنت فيه وقف تنفيذ الحكم الصادر بحقها لدواع إنسانية.

وفي 7 يونيو/حزيران، غادرت زينب الخواجة البحرين إلى الدنمرك عقب تلقيها رسالة من القنصلية الدانمركية جاء فيها إن مسؤولاً بحرينياً قد أبلغ دبلوماسيين بأنه سوف يعاد القبض عليها مجدداً وتواجه تهماً جديدة ما لم تغادر البلاد. وأفادت المعلومات التي تلقتها بأن حكماً بالسجن لمدة أطول بكثير سوف يصدر بحقها، وبأنها ستفصل عن طفلها في هذه المرة.

وأثناء مؤتمر صحفي مع وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، في 7 أبريل/نيسان، قال وزير الشؤون الخارجية البحريني إنه سيخلى سبيل زينب الخواجة. وفي 9 مايو/أيار، أعلن متحدث باسم الوزارة نفسها أنه سوف يفرج عن زينب الخواجة وسجينة أخرى، بصفتهما مواطنتين أجنبيتين، لدواع إنسانية، بسبب طفليهما الموجودين معهما في مركز احتجاز النساء.

وكانت زينب الخواجة قد اعتقلت في 14 مارس/آذار 2016 لقضاء ما مجموعه ثلاث سنوات وشهر واحد في السجن لإدانات مختلفة. إذ كان قد حكم عليها بالسجن مدة شهرين، في 27 يناير/ كانون الثاني 2014، عن كل تهمة من التهمتين الموجتين إليها، وهما "إتلاف ممتلكات حكومية"، عندما مزقت صورة بإطار للملك تعود إلى وزارة الداخلية، أثناء اعتقالها في مركز للشرطة في مدينة عيسى، جنوب غرب المنامة، في 4 و6 مايو/أيار 2012، على التوالي. كما حكم على زينب الخواجة بالسجن ثلاث سنوات، خفضت إلى سنة واحدة في مرحلة الاستئناف، في 21 أكتوبر/تشرين الأول، وبدفع غرامة بقيمة 3,000 دينار بحريني (ما يقرب من 8,000 دولار أمريكي)، بتهمة "إهانة الملك"، عقب تمزيقها صورة له في المحكمة. وفي 9 ديسمبر/كانون الأول 2014، صدر حكم عليها بالسجن سنة واحدة، بتهمة "إهانة موظف عام" عقب دفاعها لفظاً عن سجينة زميلة لها أهانتها وأذلتها إحدى حارسات السجن في 22 يونيو/حزيران 2013، في "مركز احتجاز النساء في مدينة عيسى". وفي 2 فبراير/شباط 2016، صدر حكم آخر ضدها بالسجن تسعة أشهر، بتهمة "دخول منطقة محظورة" و"إهانة موظف عام"، عندما حاولت زيارة والدها، سجين الرأي عبد الهادي الخواجة، في سجن جو، في أغسطس/آب 2014، حيث كان قد أعلن إضراباً عن الطعام، وكانت حاملاً في شهرها السابع.

وقد قبض على زينب الخواجة وأفرج عنها عدة مرات، منذ ديسمبر/كانون الأول 2011، بمجموعة متنوعة من التهم، بينها "إتلاف ممتلكات حكومية" و"إهانة شرطية" و"التجمع غير المشروع والقيام بأعمال شغب" و"التحريض على الكراهية ضد النظام".

لم يعد مطلوباً من شبكة التحركات العاجلة القيام بأية تحركات إضافية. الشكر الجزيل لجميع من بعثوا بمناشداتهم.

هذا هو التحديث السادس للتحرك العاجل رقم 14/306. لمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/3701/2016/en/

الاسم: زينب الخواجة
الجنس: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/306، رقم الوثيقة (MDE 11/4286/2015)، الصادر بتاريخ 17 يونيو/حزيران 2016.

AMNESTY INTERNATIONAL